جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية

العنف السياسي في العراق

رؤية اجتماعية - سياسية

د. شاكر عبد الكريم فاضل
جامعة ديالى / كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المقدمة

تعد ظاهرة العنف السياسي التي يواجهها العراق من أصعب التحديات ، ذلك أن هذا التحدي من الخطورة بمكان بحيث بات يهدد مستقبل الدولة والمجتمع معاً . ونظراً لما يخلفه من نتائج مأساوية في تدمير الأرواح البشرية والآثار النفسية والمادية والاجتماعية والسياسية، فان هذه الظاهرة تتطلب بحثها ودراستها بموضوعية .

ان إشكالية العنف السياسي ، إنه أصبح ظاهرة ملازمة للحياة السياسية في العراق وأن هذه الإشكالية لم تظهر من فراغ ، بل أسهمت به مجموعة من المدخلات في بروزها .

لا يمكن أن يدرس العنف السياسي بمعزل عن موجباته ومبرراته وبمعزل عن التغيير الاجتماعي والثقافة السياسية . ووفقاً لذلك يستلزم وضع ظاهرة العنف في سياق البحث الاجتماعي – السياسي ، الذي يقرأ الوقائع وما يحيط بها وما يتصل بظروفها ومكوناتها .

والبحث يهدف دراسة الظاهرة من خلال تحليل الترابطات بين ظاهرة العنف السياسي وبين قوة الدولة ، وبين العنف وعلاقته ببنية النظام السياسي ومؤسساته ، والترابطات بين العنف والمشكلات الاقتصادية ، وبين العنف والثقافة السياسية في المجتمع .

ومن هذا المنطلق اعتمد البحث منهجاً علمياً يدرس الموضوع من زاوية التحليل الاجتماعي – السياسي الذي يولي اهتماماً واسعاً للإطار الاجتماعي والحقل الثقافي والاقتصادي والسياسي للظاهرة موضوع البحث .

المبحث الأول

مفهوم العنف وأنواعه

لفهم ظاهرة العنف السياسي في المجتمع لابد من توضيح مفهومه وأنواعه ، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال دراسة المحاور الآتية : أولاً : مفهوم العنف . ثانياً : أنواع العنف . ثالثاً : احتكار الدولة للعنف .

أولاً : مفهوم العنف :

ان العنف بوصفه ظاهرة اجتماعية يتهدد حياتنا بحاجة إلى تحديد علمي لمفهومه ، ذلك أنه يمكن ان يدرس من جوانب وزوايا متعددة ، فالعنف في المعنى اللغوي من عنف به ، وعليه – عنفاً وعنافة : أخذه بشدة وقسوة ولامه . فهو عنيف . واعتنف الأمر : أخذ بعنف وأتاه ولم يكن له علم به . والشيء كرهه يقال : اعتنف الطعام وأعتنف فلان المجلس ، تحول عنه[1] . ومن خلال هذا المعنى اللغوي فأن العنف ليس إلا مجرد صورة من صورة الشدة التي تخالف الرأفة والرفق واللطف .

وبالمعنى الاصطلاحي فالعنف بالمفهوم السوسيولوجي سلوك إيذائي قوامه إنكار الأخر كقيمة مماثلة للأنا أو للنحن وكقيمة تستحق الحياة والاحترام ، ومرتكزة استبعاد الأخر عن حلبة التغالب (الصراع) إما بخفضه إلى تابع ، وإما بنفيه خارج الساحة (إخراجه من اللعبة) وإما بتصفيته معنوياً أو جسدياً[2] . وفقاً لذلك معنى العنف الأساسي هو عدم الاعتراف بالآخر، رفضه وتحويله إلى الشيء "المناسب" للغاية العنفيّة .

وقد حاول بعض الباحثين إلى تحديد مفهوم (العنف) إجرائياً بتقسيمه إلى اتجاهات ثلاثة هي[3] :

الاتجاه الأول : العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذي بالذات أو الأشخاص الآخرين وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف ، وعلى هذا الأساس ، فإن السلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل ، والخضوع أو المقاومة من جانب المفعول به أو المستهدف .

الاتجاه الثاني : العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها ، وهذا التعريف يوسع المفهوم ليشمل التهديد القولي إلى جانب السلوك الفعلي .

الاتجاه الثالث : يذهب هذا الاتجاه إلى العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، ولذا يطلق عليه اسم العنف الكلي ويتخذ عدة أشكال

منها : غياب التكامل الوطني داخل المجتمع وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة ، وغياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية وعدم إشباع الحاجات الأساسية (كالتعليم والصحة والمأكل .. الخ) لقطاعات عريضة من المواطنين ، والتبعية على المستوى الخارجي .

ويبدو واضحاً مما سبق أن العنف هو ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية . ولعل العنف في وجهه السياسي أكثر وضوحاً من غيره من أنواع العنف ، ذلك أن السياسة تنطوي على العنف بجانبيه المادي والمعنوي . لأنها مقرونة دائماً بالاستيلاء على السلطة أو ممارستها .

وجرى تعريف العنف السياسي بأنه : اعمال التمزيق ، والتدمير والاضرار ، التي يكون غرضها ، واختيار اهدافها أو ضحاياها والظروف المحيطة بها ، وإنجازها وآثارها ذات دلالات سياسية ، أي تنحو إلى تغير سلوك الآخرين في موقف تساومي له آثار على النظام الاجتماعي . وأن ما هو هام في التعريف المذكور هو عنصر تغيير سلوك الآخرين[٤] .

ولتحديد معالم مصطلح العنف ونطاقه فأنه لا يمكن فهمه إلا من خلال تصنيف أنواع العنف وهي مهمة ليست يسيرة لاختلاف المدارس الفكرية التي بحثت فيه ، وسيتم تعزيز الدراسة النظرية حول أبرز التصنيفات مع محاولة تقييم مدى انطباقها على الواقع العراقي .

ثانياً : أنواع العنف :-

تتعدد تصنيفات أنواع العنف بتعدد الاتجاهات الفكرية للباحثين ، وبتعدد منطلقاتهم . فهناك من يصنفه من حيث الشكل إلى العنف المنظم الذي يكون معداً له مسبقاً وبعناية كبيرة ، بغية تحقيق أهداف معينة ، والعنف غير المنظم الذي يأتي عفوياً أو مصادفة ولا يمكن حصره في إطار سياسي وفكري محدد . والصنف الآخر هو العنف من حيث الجهة وهو على نوعين هما : العنف المؤسسي والعنف غير المؤسسي . وصنف من حيث المضمون إلى العنف المشروع والعنف غير المشروع .

أن مسألة تصنيف العنف السياسي في العراق لا يمكن اعتماد صنف واحد من الأصناف المذكورة لوحده ، ففي بعض البلدان ، يمكن ملاحظة شكل واحد أو نوع واحد من العنف السياسي ، غير أننا نشهد في العراق أشكالاً متعددة منه وفي آن معاً . فالمشكلة معقدة.

وعلى أساس ذلك سيتم الاعتماد على تصنيف أعمال العنف السياسي حسب المصدر الذي تنبعث منه إلى مجموعتين رئيسيتين هما[٥] :

المجموعة الأولى : العنف المؤسس : وهي أعمال العنف التي تمارسها الدولة بصورة منظمة.

المجموعة الثانية : العنف الشعبي : وتضم أعمال العنف التي يقوم بها الأفراد والجماعات ضد بعضهم البعض أو ضد الدولة .

وفي إطار هذا التصنيف يمكن إيراد أشكال من العنف السياسي تحت كلاً منهما :

المجموعة الأولى : العنف المؤسس :-

تحت هذا الصنف تندرج أعمال العنف الآتية :

١- العنف الذي تمارسه قوات الاحتلال الأمريكية : وينقسم هذا النوع من العنف إلى ثلاثة أنواع[٦] :

أ- نوع موجّه إلى الخصوم من المواطنين .

ب- نوع موجه إلى الخصوم من القوى المناوئة من بين المقاومين العراقيين .

ج- نوع موجه إلى الخصوم من أصحاب المصالح ، وضد نشاط القوى الدولية المناوئة في العراق .

ومما لا شك فيه ان أكثر أنواع العنف خطراً تلك التي تمارسها قوات الاحتلال ، ذلك أن الاحتلال هو الذي أوجد العنف الطائفي فلقد أسهم في تأجيجه عندما أعاد تشكيل الدولة العراقية على أساس التقسيم الطائفي والأثني . فضلاً عن إفراطه في استخدام القوة ضد العراقيين .

٢- أعمال العنف التي تقوم بها الدولة :-

ويقصد بها أعمال العنف التي تقوم بها الدولة وأجهزتها الأمنية أو ما يسمى بالعنف المشروع بغية تحقيق الاستقرار والأمن .

وغالباً ما يتداخل هذا العنف مع العنف الطائفي ويأخذ صوره فالملاحظ أن بعض الأحزاب والحركات المشاركة في السلطة قد امتدت وتغلغلت عناصر ميليشياتها في المؤسسات الأمنية للدولة الجديدة ومارست أعمال العنف الطائفي من خلال تلك المؤسسات[٧] .

المجموعة الثانية : العنف الشعبي :-

تحت هذا الصنف يمكن أن ندرج أشكال العنف الآتية :-

١- المقاومة المسلحة :

تندرج تحت هذا النوع من أعمال العنف أعمال المقاومة ضد القوات الأجنبية المحتلة في العراق .

غير أن حق الكفاح المسلح والمقاومة المسلحة التي تتمتع بالمشروعية السياسية والقانونية تتطلب توافر شروط عدة هي[٨] :

أ- حق الكفاح المسلح لابد أن يستخدم ضد الأهداف العسكرية أو المصالح المادية لدولة الاحتلال .

ب- يجب أن تقع هذه الأفعال داخل الأراضي المحتلة .

ج- أن يكون هدف هذه الأعمال مقاومة الاحتلال وتحرير الأرض وصولاً لحق تقرير المصير.

د- من الممكن تصور وقوع هذه الأعمال خارج حدود الدولة المحتلة وضد المصالح المادية لدولة الاحتلال شريطة ألا تمس هذه الأعمال الأبرياء أو تعرض حياة أو حرية المتمتعين بالحماية الدولية للخطر .

وفقاً لذلك فأن أعمال العنف التي تبتعد عن هذه الشروط يمكن تصنيفها ضمن النوع الآخر من أعمال العنف وهو الإرهاب .

٢- الإرهاب :-

لم يقدم الفقه تعريفاً دقيقاً للإرهاب . بل ان الكتّاب يتفقون على أن تعريف العمل الإرهابي عمل محفوف بالمخاطر مادامت جريمة الإرهاب مستعصية على كل تعريف[٩] .

غير أن عدم وجود تعريف محدد متفق عليه للإرهاب ، لم يمنع من تحديد عدة أسس تعد من مكونات العمل الإرهابي . وقد حددها أحد الباحثين بالشكل الآتي[١٠] :

أ- الاستخدام المنظم للعنف .

ب- السلوك الوحشي المفاجئ الذي يحدث صدمة .

ج- الاعتباط (العشوائية) .

د- انعدام العقلانية مع كون السلوك غير أخلاقي وغير عادل .

هـ- انتقائية الأهداف ، وعدم التفرقة بين الخواص .

وحاول باحث آخر أن يصف مكونات العمل الإرهابي في الآتي[١١] :

أ- ان الإرهاب هو وسيلة وليس غاية .

ب- ان الوسائل المستخدمة عديدة ومتنوعة وتتميز بطابع العنف وتخلق حالة من الفزع والخوف .

ج- الحديث عن جريمة الإرهاب لا يثار إلا إذا كان هناك مشكلة سياسية أو موقف معين وبتعبير آخر هناك فريقان مختلفان وغالباً ما تكون أسباب سياسية لهذه الجرائم .

د- عدم مراعاة حقوق الأقليات ، وعدم مراعاة حقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

هـ- عدم احترام حقوق الإنسان وخصوصاً حقه في الحياة .

و- غالباً ما يكون المدنيين وخصوصاً النساء والأطفال هم الضحايا الأكثر تضرراً بالعمليات الإرهابية .

وفي ضوء هذه الأسس فأن أعمال عنف عديدة يمكن أن تصنف بأنها أعمالاً إرهابية ، فهناك إرهاب الاحتلال ، وإرهاب القاعدة ، وإرهاب الميليشيات ، وإرهاب العنف الطائفي . والإرهاب بكل أشكاله يعد من الجرائم ضد الإنسانية ، والإرهاب لا يتسم بالشرعية ومدان أخلاقياً وإنسانياً ومجرّم في القوانين الداخلية والدولية .

ثالثاً : احتكار الدولة للعنف :-

ان سلطة الدولة هي ظاهرة اجتماعية وسياسية وقانونية ، ولا مكان لها خارج النظام الاجتماعي ، كما لا يستقيم هذا النظام ولا يستقر بدونها .. ان الجماعة البشرية لا يستقيم أمرها بدون وجود سلطة آمرة تحفظ النظام فيها وتعمل لصالح أفرادها . وان أول مظاهر القوة التي تعتمد عليها سلطة الدولة هي القوة البوليسية والعسكرية لحماية وجودها وأمنها ، ولفرض سيطرتها بالقوة المادية عند الاقتضاء ، ولهذا تلعب السجون والمعتقلات وغيرها من وسائل العقاب والردع دورا كبيراً في هذا المجال ... وكذلك تعتمد في وجودها وفي شرعية تصرفاتها على رضا المحكومين بها وقبولهم لها ، اما إذا اعتمدت السلطة في تصرفاتها على القوة المادية وحدها فقط فأنها تفقد شرعيتها[١٢] . أي ان سلطة الدولة هي القدرة على فرض إرادتها على إرادة المجتمع .

هناك اتجاهان رئيسان بين الباحثين حول العلاقة بين العنف والدولة :

الاتجاه الأول : يؤكد على أن السياسة تنصب على الاستحواذ على السلطة وعلى كيفية توزيعها ، ومن ثم فان الحد الأقصى للسلطة هو العنف ... ومن ثم فأن النشاطات السياسية التي تدور حول السلطة اعتباراً من

الصراعات حولها ، إلى الاستيلاء عليها وممارستها مقرونة دائماً بالعنف وبأشكاله المتنوعة ، وبخاصة أشكاله المتطرفة . هذا العنف يصبح سلاحاً من السهل استخدامه ، لأنه يبدو وكأنه يحمل حلاً جذرياً بالقضاء على الطرف الآخر الذي يقف عقبة أمام المصالح والطموحات .

أما الاتجاه الثاني : يؤكد على ان الدولة قد تقوم بأعمال العنف وفقاً للقوانين التي تشرعها ، ولكن ذلك لا ينفي أن تسعى إلى إيجاد وتطبيق طرق أخرى سليمة في تعاملها مع مواطنيها المؤيدين أو المعارضين لها . ان السلطة تكون مقرونة بالقوة وباستخدام العنف عندما تكون قائمة على أساس السيطرة والتسلط والاستغلال . والعنف المستخدم على هذا النحو موجه لانتزاع طاعة وخضوع الأفراد في المجتمع . أما عندما يكون مصدر السلطة وشرعيتها هو الشعب ، فان دعم الشعب هو الذي يضفي الشرعية على المؤسسات في البلاد[١٣] .

في ضوء ما تقدم يمكن أن نخرج بالنتيجة الآتية :

ان الدولة أية دولة ، ومهما كان مصدر شرعيتها ، تعتمد العنف (استخدام وسائل القوة بأنواعها) أداة لإنجاز وظائفها ، ويبدو هنا للعنف دور يقوم به في هذا المجال ، ولذلك فان موضع اهتمام الباحث في علم الاجتماع السياسي ليس هو مسألة تصرف الدولة بعنف إزاء مواطنيها ، ولكن في ظل أية ظروف تفعل ذلك . ان الدولة الحديثة يجب عليها أن تحتكر أدوات العنف والقادر الوحيد على استخدامه .

حتى أن بعض الباحثين عرّف الدولة استناداً إلى مكانة العنف فيها ، فلقد عرفها ماكس فيبر بأنها : التنظيم الذي "يحتكر استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية معينة"[١٤].

وينطوي هذا التعريف على دلالة أن هيكل القوة الذي تمثله الدولة هو ، نظرياً على الأقل ، أعلى هياكل القوة في المجتمع ، وله وحده دون هياكل القوة الأخرى مشروعية ممارسة هذه القوة ، بما في ذلك حق الاستخدام المنفرد للعنف ، فعلى الرغم من أن المجتمع قد يحتوي على تكوينات أخرى تملك وتمارس القوة (بمعنى القدرة على التأثير في سلوك الآخرين ، أو المشاركة في اتخاذ القرار أو توزيع الثروة) ، مثل الأحزاب أو النقابات أو الطوائف والقبائل وغيرها من التنظيمات غير الحكومية ، إلا ان الدولة وحدها هي صاحبة الحق في استخدام هذه الوسيلة من وسائل القوة وهي العنف[١٥] .

ولقد تم تفسير الاستقرار الذي حققته الدولة العراقية ونظمها السابقة كنتيجة لاحتكار القوة ولكن هذا الاحتكار لم يكن دائماً ليمارس وفقاً للقانون والشرعية . حيث أن اعتماد السلطة على الجيش في التحول السياسي أدى إلى تجذير ظاهرة العنف في العراق الأمر الذي حول الجمهوريات إلى أنظمة دكتاتورية .

الأمر الذي يستدعي استمرار ظاهرة العنف السياسي باعتبارها جوهراً ومحتوى للنظام السياسي والتطورات السياسية ، وقد انعكس ذلك على الأحزاب السياسية في العراق في صراعها على السلطة حيث استعملت العنف لاستلام السلطة وتحويل الدولة إلى أداة عنف ضد المجتمع المدني ومنع تطور البلاد السياسي نحو الديمقراطية[١٦] .

بعد هذا المدخل النظري يطرح السؤال ، هل يمكن للدولة العراقية أن تستمر كمركز وحيد للاستقطاب العنفي ، وهي تترك على ساحاتها جماعات العنف اللاشرعي ؟ .

وللإجابة على ذلك يمكن القول : إنه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ ، تم تقويض أهم مؤسسات قوة الدولة متمثلة بالجيش والقوات الأمنية وحلها وفقاً للأوامر التي أصدرها الحاكم المدني بول بريمر ، وأسهمت في تفكيك الدولة العراقية وإرباك الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، مما أدى إلى إيجاد فراغاً أمنياً لم تتمكن قوات الاحتلال من سده ، الأمر الذي شجع بروز العصابات المنظمة وأعمال الجريمة والسرقة . كذلك وتركت الحدود العراقية ولمدة طويلة مفتوحة بدون حماية وبالتالي أصبح العراق ساحة لتصفية حسابات القوى الإقليمية والدولية ، والميليشيات والتنظيمات الإرهابية الدولية وغيرها.

وفي ضوء ذلك فأن إعادة بناء الدولة يستلزم أن تكون الدولة هي المحتكر الوحيد للسلاح والقوة ولكن استخدامها يجب أن يكون مرهوناً وقائماً على الشرعية التي تحقق أمن المجتمع والدولة مقروناً بالعدالة .

المبحث الثاني

التأثير المتبادل بين البنى السياسية والعنف السياسي

ننطلق في هذا الجزء من البحث من وجود علاقة تأثير متبادل بين البنى السياسية والعنف الحاصل في العراق . ذلك أن النظام السياسي الذي يمكن تعريفه على أساس أنه مجموعة التداخلات والتفاعلات السياسية المستمرة في مجموعة سياسية ، والنظام السياسي هو جزء من كل اجتماعي يدخل في علاقات معقدة مع البناء الاجتماعي الكامل[١٧] .

واستناداً على هذا التعريف لا يمكن عزل ظاهرة العنف عن مجمل بنية النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ . ففي كل الأحوال تتطلب الدراسة الموضوعية الإقرار بأن الدولة وبنيتها السياسية يتحملا جزءًا

من المسؤولية عن العنف السياسي مثلما يتحملها مستخدمو العنف والذين يمارسونه ضد الدولة والمجتمع في آن معاً .

ويمكن تأشير بعض السمات والخصائص التي اتسمت بها بنية النظام السياسي ، والتي من شأنها ان تنعكس سلباً على العنف ، وسيتم إيرادها على النحو الآتي :

أولاً : مأسسة السلطة طائفياً وأثنياً :-

أوجدت سلطة التحالف المؤقتة بنى سياسية تعتمد السمات الأثنيّة – الطائفية ، وقد عززت هذا الاتجاه باستخدام تصنيفات بدائية للهوية الجماعية ، عرب/كرد ، سنة/ شيعة ، بتنظيم السلطة السياسية حول خطوط أثنيّة – طائفية . وقد كان المثل الواضح مجلس الحكم الانتقالي ٢٠٠٣ ، المبني على نظام المحاصصة ، أي التوزيع النسبي للمواقع بالقياس إلى حجم المكونات[١٨] .

ترتب على هذا الواقع نتيجتين رئيسيتين : أولاهما : تقديم الولاءات الفرعية الطائفية والأثنيّة والقبلية على حساب الهوية الوطنية والولاء للوطن . وثانيهما : توليد الإحساس لدى طوائف وجماعات معينة في المجتمع العراقي بأنها أصبحت مهمشة ، وبالتالي إشاعة أجواء من الإحباط الذي يشكل بيئة ملائمة لتوليد مظاهر العنف السياسي .

ثانياً : ثغرات النصوص الدستورية :-

أن الكثير من القضايا التي عالجتها النصوص الدستورية قد تثير معارك حقيقية سياسية وعنفية . وخصوصاً موضوع الفدراليات ومسألة الخلافات التي قد تنشب بسبب الصراع على تقاسم السلطة والثروة والحدود[١٩] . بل يمكن القول ، بأن طروحات الفدرالية بالصيغة الطائفية والأثنية التي طرحت فيها ، قد كانت أحد العوامل المساهمة في تأجيج العنف الواسع الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٦ ، حيث شهدت مناطق العراق ظاهرة القتل والتهجير الواسع وفقاً لاعتبارات طائفية وأثنيّة .

ويستنتج من ذلك ، أن الاعتبارات الطائفية والإثنية الطاغية في بعض نصوص الدستور على حساب مبادئ المساواة والمواطنة ، تتمثل خطورتها بكونها هي التي ترسم أسس النظام السياسي ، وهي التي ترسم اتجاهاته الفلسفية والسياسية والايديولوجية ، ولا يمكن تغيير هذه التوجهات إلا بصعوبة بالغة ، خصوصاً إذا علمنا أن دستور العراق ٢٠٠٥ يوصف بأنه دستور شبه جامد وذلك للإجراءات الصعبة في عملية تعديله .

ومما لاشك فيه ، ذلك يعني قابلية تفجر الصراعات التي قد تصل إلى مرحلة العنف بشكل دائم حول المواضيع الخلافية . وهكذا فأن العملية الدستورية بدورها كانت مدخلاً لدورة العنف التي تجتاح العراق .

ثالثاً : مبدأ تقاسم السلطة :-

استندت مؤسسات النظام السياسي العراقي في عملها إلى عملية سياسية قائمة على نظام المحاصصة (تقاسم السلطة) معتمدة على نظام انتخابي يشجع على ذلك وهو نظام التمثيل النسبي والقائمة المغلقة ، ويتفق الباحثون على أن الأنظمة الانتخابية يمكن أن تلعب دوراً قوياً في تعزيز كلاً من الديمقراطية والتنظيم الناجح للصراع . غير أن التطبيق العملي لهذا النظام في العراق ، قد أفرز نتائج خطيرة أضرت بالمجتمع العراقي وبالعملية الديمقراطية في آن معاً.

فعلى الرغم من ميزة هذا النظام الأساسية وهي العدالة في توزيع المقاعد النيابية ، وعلى الرغم من أنه يسمح بتمثيل جميع الاتجاهات والآراء والأفكار [في حالة العراق الطوائف والأثنيات] في البرلمان ، فأن عيبه الأساسي هو أنه يشجع تعدد الأحزاب بل وظهور أحزاب صغيرة بصورة مستمرة ، كما يسمح بتواجد تجمعات صغيرة ومتنافرة داخل البرلمان ويؤدي بالتالي إلى عدم استقرار وزاري مستمر(٢٠) .

ومما لا شك فيه فأن عدم الاستقرار السياسي يولد عدم استقرار أمني ، خصوصاً في العراق في ظل الوضع المعقد الذي يمر به الآن .

ويبدو أن المقاربة التي تقف وراء تبني مثل هذا النظام ، هي أن القائمة الحزبية ذات التمثيل النسبي هي الخيار الأفضل ، لكونها تمكن الجماعات الطائفية والأثنيّة ، كي يعرفوا بأنفسهم في أحزاب ذات أساس طائفي أو أثني ، ومن هنا يحصلون على التمثيل في البرلمان بحسب نسبة عددهم في المجتمع بأكمله .

وقوام هذا النموذج الديمقراطي أن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي تقابلها ميول تعاونية أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة له . ومن شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي(٢١) .

ويرتبط بذلك النظام توفير الآليات المناسبة لاقتسام السلطة النخبوي . ومن شأن ذلك إعلاء دور زعماء القوائم (الطوائف ، الأثنيّات ، الجماعات ...) ، وبذلك تضحى الصراعات على مستوى المجتمع انعكاساً للصراعات بين زعماء القوائم والكتل ، والأحزاب ، والذين هم بدورهم يمثلون توجهات طائفية أو

أثنيّة أو إقليمية أو قبلية والعكس صحيح عندما يحصل اتفاق أو توافق بين الزعامات ، فأن الصراعات في المجتمع تختفي أو تتراجع .

ان الزعامات في مثل هذا النظام غالباً ما تكون لكل زعامة منطقة نفوذ تتكرس فيها زعامته بالقوة ، وتستمر أو تزول بالقوة .

والأخطر من ذلك أن وصول الزعامات التصارعية (الزعيم وأتباعه أو عناصر ميليشياه أو تنظيماته المسلحة) إلى السلطة معناه نقل العنف (الشعبي ، الطائفي) إلى مجال العنف العام. وهكذا يتحول شيء من العنف الشعبي إلى (عنف رسمي) . وفي حال عدم وصول هؤلاء الزعماء أو بعضهم إلى مناصب الدولة ومؤسساتها يتحول نشاطهم العنفي ضد الدولة ، فيتبلور العنف الشعبي كعنف مضاد لعنف الدولة ، وترتدي المعارضة رداء العنف الأهلي في مواجهة العنف الرسمي .

المبحث الثالث

السلوك السياسي والعنف

اقترن القصور في بنية مؤسسات النظام السياسي والذي يسهم في توليد العنف ، بممارسات وسلوك سياسي ، أسهم بدوره في تغذية دورة العنف التي يشهدها العراق ، ويمكن تأشير أبرز هذه السلوكيات في المجالات الآتية :-

أولاً : إدارة الملف الأمني :-

انطلقت مقاربة الحكومة العراقية في معالجتها لملف العنف ، بالدرجة الرئيسية ، من اعتبار مفردة الأمن أكثر قرباً إلى مفردات القاموس الجنائي من مفردات القاموس السياسي ، لذلك اقتصرت في إجراءاتها على زيادة عدد العاملين في الأجهزة الأمنية بشكل كبير جداً . يوجد ما يقارب ٦٦٠ ألف عنصر من قوات الأمن العراقية منذ حزيران ٢٠٠٩ عندما أعادت القوات الأمريكية تمركزها خارج المدن العراقية[٢٢] .

واستخدمت وسائل أكثر تطوراً في مكافحة الإرهاب ، وقامت باعتقالات واسعة ، الذي راح ضحيتها الكثيرون من الأبرياء ، حيث أعلنت منظمة العفو الدولية في أيلول ٢٠١٠ ، بأن التقديرات تشير إلى وجود ثلاثين ألف معتقل في العراق من دون محاكمة ، ولم تقدم السلطات الرسمية أرقاماً دقيقة حول أعدادهم ، وأشارت إلى احتمال تعرضهم للإساءة وانتهاك حقوقهم[٢٣] .

ولقد كانت تصورات الساسة العراقيين أكثر سوءاً عن هذا العنف ، فهم ينظرون إليه ، في أحسن الأحوال على أنه مثالب تقنية في النظام الأمني ، وهذه المثالب تحال بدورها إلى استرخاء أو أندساسات ، أو ينظرون إليه في أسوء الأحوال على أنه سمة لصيقة بكل خصومهم السياسيين ، أحزاباً وطوائف ، في التصور الأول ، يختزل العنف إلى قضية أمنية صرفة ، وفي التصور الثاني يختزل إلى سمة أنثروبولوجية لصيقة بالمتهمين التصاق الجينات الموروثة بالولادة[٢٤] .

ثانياً : الحملات الانتخابية :-

تعد الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية هي الوسيلة الأصلح لحسم الصراع على السلطة بدلاً من العنف كأداة للوصول إلى السلطة .

غير أن الانتخابات في العراق لا تعني دائماً الطريق السلمي للتنافس السياسي ، بل ربما لا تعدو ان تكون مقدمة لمزيد من الصراعات على السلطة . ومما يدال على ذلك التحذيرات والشكوك المتبادلة بين القوائم السياسية بشأن تزوير الانتخابات[٢٥] . والتهديدات المتبادلة بشأن تجدد العنف إذا لم تقم قوائمهم في تشكيل الحكومة ، وهكذا تبدو الانتخابات وكأنها مباراة صفرية النتيجة بمعنى إذا حصل طرف على السلطة فيعني ذلك حرمان الطرف الآخر منها كلياً .

ومما لا شك فيه أن ذلك يثير التوترات الطائفية ويخلق البيئة المناسبة لاستمرار العنف.

يعدّ أسلوب الخطاب الدعائي والسياسي الذي يرافق الانتخابات ويعقبها محبطاً لجماهير الناخبين وللمواطنين عموماً ، خصوصاً المدة الطويلة التي تستغرقها عملية تشكيل الحكومة ، في حالة الانتخابات الأخيرة التي جرت في ٧ آذار ٢٠١٠ ، لم تشكل حتى وقت كتابة البحث . وكذلك الإصرار الشديد من قبل الكتل الفائزة على أطروحة "أن رئيس الوزراء يجب ان يكون من كتلتنا – أي من طائفتنا عملياً" ، وهذا مما يثير التوترات الطائفية ، والتي بدورها تؤدي إلى العنف .

ثالثاً : المتغير الإقليمي :-

لا يمكن عزل ما يجري في العراق من أحداث عنف عما يجري في الوضع الإقليمي من تقاطع في السياسات والمصالح بين دول الإقليم والقوى الدولية الفاعلة في العراق . ذلك أن دول الإقليم تتأثر وتؤثر بما يجري في العراق .

فبعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣ وتدمير بنيته التحتية والعسكرية على يد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، أدركت بعض دول الإقليم إنها ستكون الهدف الثاني للولايات المتحدة بعد العراق ، لاسيما وأن الولايات المتحدة أكدت عزمها على تغيير الخارطة السياسية للمنطقة ، وبأنها ستتخذ من العراق قاعدة تغيير لنشر رياح التغيير الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط .

ومعنى ذلك أن العراق بالضبط نقطة في مركز دائرة واسعة ، وأن احتلاله يحقق وبضربة واحدة خريطة جديدة "مثالية" تماماً للشرق الأوسط ، تقوم الولايات المتحدة بـ"تشكيلها ورسمها" وأيضاً "تنظيفها" من جيوب كارهة لأمريكا مازالت تجادل وتعاند[٢٦] .

من أجل ذلك وجدت هذه الدول نفسها مدفوعة للتدخل في الشأن العراقي وتشجيع أعمال العنف فيه بشكل مقصود ولأسباب عدة منها : سعيها لتعطيل المشروع الأمريكي في المنطقة ونقل الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى داخل العراق عوضاً عن ساحاتها . ولقد اندفعت لتشجيع العنف في العراق مستغلة التدهور الأمني ، واندلاع الأعمال المسلحة ضد القوات الأمريكية مستغلة شعارات المقاومة المسلحة للاحتلال . وتحول العراق إلى ساحة للصراع بين الولايات المتحدة والدول المعادية لها ، مما يؤكد الفرضية التي ذهبت إلى أن الإرهاب والعنف هو أنموذج جديد للصراع الدولي بين الولايات المتحدة وخصومها في ساحات بعيدة عن أراضي المتخاصمين .

بالإضافة إلى ذلك ، فأن الدور الإقليمي يبدو حاضراً في الحوارات والمفاوضات الجارية بين الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات ، التي جرت في ٧ آذار ٢٠١٠ ، لتشكيل الحكومة . حيث تتجه القوائم إلى عواصم الدول الإقليمية لمراعاة رؤيتها بشأن إقامة الحكومة، وهذا ما يعكس ضغط السياسات الإقليمية على الشأن العراقي . حتى بدا وكأن القوى السياسية العراقية داخلة في دوامة صراع مع بعضها البعض تعبيراً عن إرادات إقليمية ، ويتخذ هذا الصراع أعلى مراحله من خلال العنف السياسي .

المبحث الرابع

الاقتصاد والثقافة والعنف – التأثير المتبادل

سنتناول في هذا المبحث المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العراق وأثرها في توليد العنف أولاً ، ثم دراسة علاقة التأثير المتبادل بين الثقافة السياسية والعنف .

أولاً : المشكلات الاقتصادية والعنف :-

جدير بالإشارة ، أن هنالك علاقة بين تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وبين العنف . إذ أن تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية واحداً من المدخلات التي تولد الشعور بالحرمان والأحباط ، وهذه الإحباطات التي يتعرض إليها الأفراد والجماعات قد تولد أعمال عنف موجهة ضد النظام الاجتماعي وبخاصة ضد النظام السياسي .

والاحباط مأخوذ هنا بمفهوم خيبات الأمل والتفتت التي يعانيها الإنسان عندما يحال دون تحقيق أهداف معينة له . ومع أن الاحباط قد لا يولد العنف بحكم الضرورة ، إذ قد يتجاوزه الأفراد أو الجماعات بطرق سلمية ، ولكن ذلك لا يحدث دائماً ، إذ على العكس قد يثير الاحباط نزعة عدوانية مدمرة ضد مصدر الاحباط ، وينطبق ذلك على ظاهرة العنف بصورة عامة ، كما ينطبق على العنف السياسي[٢٧] .

ومما لا شك فيه ، يمر العراق بمرحلة تتسم بتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ورث قسماً منها من زمن النظام السابق وتراكمت وتفاقمت هذه المشكلات بعد عام ٢٠٠٣ ، ويمكن تأشير أبرزها وكما يأتي :

١- ارتفاع نسبة البطالة في قوة العمل ، حيث بلغت نسباً عالية فبعض الوكالات الدولية تقدر عدد العاطلين بنحو ٥٠% من مجموع القادرين عن العمل . أما وزارة العمل العراقية أعلنت في بيان لها أن هناك مليون و٢٢٥ ألف شخص مسجل عاطلين عن العمل للفترة بين العام ٢٠٠٣ لغاية عام ٢٠٠٩[٢٨] . ووفقاً لتقرير مسح البطالة التي قامت به وزارة التخطيط العراقية عام ٢٠٠٥ قدرت أن البطالة قد بلغت ٣٨% ، على الرغم من أن المعدل أكبر بكثير من ذلك[٢٩] .

ولا يمكن إغفال أن قرارات الحاكم المدني الأمريكي بحل مؤسسات الدولة وأجهزتها مع بداية الاحتلال ، قد أسهمت بلا شك في زيادة البطالة .

٢- ارتفاع نسبة السكان الذين تدنى مستواهم المعاشي إلى تحت خط الفقر .

٣- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي بشكل خطير ، فلقد جاء ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي في المركز (١٨) في عام ٢٠٠٣ ، وانحدر إلى المزيد من التدهور ليحتل المركز (٣) في عام ٢٠٠٧ في الفساد في العالم بعد الصومال وماينمار[٣٠] . وهذا بدوره يؤدي إلى مشاعر الاحباط المولدة للعنف .

٤- فقدان خطط للتنمية الشاملة ، ومما يلاحظ أن أغلب الأحزاب المشاركة في العملية السياسية والسلطة ، تفتقد إلى رؤية تنموية في أيديولوجياتها الحزبية أو في برامجها السياسية . وغالباً ما تكون برامجها السياسية عبارة عن خطاب سياسي مشحون بأجواء التوترات والصراعات الطائفية والحزبية بدلاً عن البرامج التنموية والتحديثية.

٥- فشل جهود الاستثمار الاقتصادي في مناطق كثيرة من العراق لعدم توفر الاستقرار الأمني الملائم لنشاط الشركات الاستثمارية .

ويتضح من المؤشرات السابقة ، أنها كفيلة بانتاج كافة أشكال الحرمان . وأن أي نظام سياسي يواجه موجة من التطلعات والمطالب نابعة من المجتمع وعليه يسعى إلى الحفاظ على بقائه من خلال بلوغ نقطة التوازن المقبولة بين قدراته وما بين هذه التطلعات ، وأن إخفاقه يؤدي إلى اندلاع مظاهر العنف السياسي .

وعلاوة على ذلك يمكن القول بأن الجهات التي مارست العنف قد استثمرت تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية عن طريقين : أولهما : تجنيد تنظيماتها من بعض الأفراد والجماعات المتضررة من هذه الأوضاع . وثانيهما : استثمار سوء هذه الأوضاع في الدعاية لها وتبرير شرعية أعمال العنف التي تقوم بها .

ثانياً : الثقافة السياسية والعنف :-

الحقائق العلمية والحجج المنطقية تنفي وجود غريزة للعنف في الإنسان ، وتنفي أن الشر خلقة لازمة . ثم أن غريزة العدوان المكتشفة في بعض المخلوقات غير موجودة في الإنسان على الرغم من محاولات البحث عنها .

ويتضح من هذه الحقيقة العلمية أن العنف سلوك مكتسب في الإنسان وليس سلوكاً فطرياً غريزياً . فالثابت أن العنف في الأفراد أو الجماعات هو ظاهرة منحرفة عن الفطرة تشتد أو تضعف بحسب إرادتنا وكيفية معالجتنا لعواطف الإنسان وأفكاره[٣١] .

إذن ، تعد المدخلات الثقافية ذات تأثير كبير في ظاهرة العنف ، فهناك ترابط عميق بين العنف والثقافة التي توجه الإنسان وتتحكم في سلوكه الخاص والعام . ذلك أن العنف مكتسب البيئة الثقافية والاجتماعية للإنسان ، وهو ما يقدم تفسيراً لجانب من العنف في المجتمع العراقي .

تحتوي الثقافة العراقية الشاملة على الكثير من العادات والتقاليد والمعايير والأنماط السلوكية التي تشجع على العنف ، مثل استخدام العنف في التربية الأسرية والمدرسية وبروز القيم والتقاليد العشائرية ذات الطابع السلبي ، ومظاهر العنف في المناسبات الاجتماعية والدينية ، غير أن العنف يستمد أساسه الفكري والقيمي من الثقافة السياسية بشكل أكثر من بقية أنماط الثقافة الأخرى . أن انتشار العنف السياسي يعد دافعاً من دوافع الاهتمام بالثقافة السياسية .

ان بؤرة الدراسات حول الثقافة السياسية ، لا تتعلق بالبنية السياسية الشكلية منها وغير الشكلية ، وكذلك الحكومات والأحزاب وجماعات الضغط وغيرها ، أو بالنمط الراهن للسلوك السياسي في مجتمع معين ، بقدر تعلقها بما يعتقده الشعب إزاء تلك البنى والمؤسسات، هذه المعتقدات ذات طبيعة مختلفة ، فقد تكون تأملية حول حالة الحياة السياسية أو قيماً متعلقة بأهداف مرجوة بالحياة السياسية ، أو مواقف إزاء حالة محسوسة للنظام[٣٢] .

ويرى البعض بأن مفهوم الثقافة السياسية ، يعني في عمومه منظومة المعايير والمعتقدات والمشاعر السياسية السائدة في مجتمع ما ، وفي فترة زمنية معينة[٣٣] .

وعرفها البعض (الثقافة) بأنها ليست مجموع الشعائر والتقاليد بل مجمل بنى الدلالة التي بواسطتها يعطي الناس شكلاً لتجربتهم[٣٤] .

وإذا ما اعتبرنا أنه ربما كان الحقل السياسي تظهر فيه هذه البنى بالشكل الأكثر وضوحاً . لتوصلنا إلى احتواء الثقافة السياسية العراقية على عدد من الخصائص التي تدعم مظاهر العنف ، أبرزها :

١- تنطبق على الثقافة السياسية العراقية الأمثولة الخلدونية المركزية ، التي لم تفقد أثرها بعد في الثقافة إن لم يكن في الواقع . الغلبة في الأساس عسكرية : عصبية تنتصر بالسيف على أخرى ، أو على الجميع وتكون لها الرئاسة[٣٥] . فمنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، ١٩٢١ ، والطابع الغالب في الوصول إلى السلطة تتمثل باستخدام العنف والقوة ، انقلابات وثورات وانتفاضات . لذا يمكن القول ان الثقافة السياسية هي ، إلى حد كبير في هذا المجال مرآة للواقع . هناك صراع على السلطة، والنفوذ والهيمنة ، تدعمه ثقافة سياسية غنية بالتقاليد والأنماط السلوكية التي تجعل من القوة والعنف

الوسيلة الرئيسية ، إن لم تكن الوحيدة، في الوصول إلى السلطة ، وحل النزاعات والصراعات . وغالباً ما يرتبط العنف بالاستبداد والقسوة في استخدامه .

٢- غياب ثقافة سياسية ديمقراطية ، مما لا شك فيه هذا الغياب مرتبط بالخاصية السابقة التي مر ذكرها ، إذ وجود ثقافة الاستبداد قد ألغى أو منع من تطور ثقافة ديمقراطية.

والمقصود بقيم الثقافة الديمقراطية هي تلك القيم التي تشدد على الحوار والاعتراف بالآخر والتعددية السياسية والتداول السلمي والدوري للسلطة وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات والتداول وإقامة المؤسسات الدستورية .. الخ .

غير أن المدة التي أعقبت التغيير الذي شهده المجتمع والدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، قد شهدت تطبيقاً مشوهاً قد أخذ بشكل ومظاهر الديمقراطية دون جوهرها وغايتها الأساسية والتي تتمثل في تحقيق الحرية الحقيقية وسيادة وحكم الشعب .

ومن المعلوم نظرياً ، أن التبدل في نظام الحكم – كأن ينتقل المجتمع من نظام سلطوي إلى آخر ديمقراطي – يفضي بمرور الوقت إلى بعض التحول في مكونات الثقافة السياسية ، وأن الممارسة الديمقراطية ذاتها تساعد في خلق مجموعة القيم والاتجاهات والمشاعر الملائمة للسياسة الديمقراطية[٣٦] .

لكن المشروع الأمريكي قد تبنى ، مثلما شخص الباحثون بوقت مبكر قبل تطبيقه ، تعددية لا تقوم بالضرورة على قوى سياسية وتيارات تمثل مواطنين بقدر ما تقوم على تمثيل تعدد انقسامي للجماعات الطائفية والعرقية يتجاوز المواطنة المشتركة ويعمل ضدها. وأن هذا النمط من التعددية هو الذي كان ظاهراً في تكوين معارضة عراقية ظهرت في لندن وواشنطن في ١٩٩١-١٩٩٢ ، إذ أن عناصرها عرقية وطائفية لا تنسجم مع حقائق المجتمع والسياسة العراقيين[٣٧] .

ومن الجدير بالملاحظة أن الاتجاه الذي يرى أن التمثيل الديمقراطي إنما هو تمثيل للجماعات الطائفية والعرقية دون أن يقوم على أساس وحدة المواطنة ، هو الذي جرى تطبيقه بعد احتلال العراق ٢٠٠٣ ، غير أن هذا الاتجاه أسهم بخلق التوترات الطائفية والعرقية التي كان لها النصيب الأوفر في العنف الدائر في العراق .

٣- هيمنة الأيديولوجيات الأصولية :

اشتركت في العملية السياسية أحزاب وحركات أصولية لتلعب دوراً كبيراً في الحياة السياسية العراقية ، وأغلب هذه الحركات والأحزاب كان قد اتسمت أيديولوجياتها بالطابع الديني المذهبي وعلى الرغم من محاولتها التحول إلى أحزاب سياسية والمشاركة في العملية السياسية ، إلا أن الطابع المذهبي لا يزال يحكمها بشكل يخل بدورها السياسي . وكذلك اتسمت بالتعصب الايديولوجي الذي يجعل الحزب أو الحركة ينظر إلى من يختلف معه نظرة عدائية بدلاً من اعتباره حزباً يحمل وجهة نظر مغايرة وصناديق الانتخاب هي الحكم بينهم .

في مقابل ذلك دخلت الساحة العراقية تنظيمات عالمية النشاط ممثلة (بالقاعدة) وأمثالها ، وهي تحمل فكراً وايديولوجيا استخدمت التكفير كسلاح فكري في مواجهة الخصوم ، والإرهاب بأسلحته المتعددة كأسلوب لتحقيق أهدافها . ومما لا شك فيه فأنها قد تغذت من الظروف التي نتجت عن الاحتلال الأميركي للعراق ، وواقع المأسسة الطائفية للسلطة السياسية .

هذا التناقض أنتج "عنفاً تبادلياً" ، والذي هو : عنف وعنف مضاد . يؤدي إلى اضطراب الحركة الجدلية الثلاثية (الدين ، السياسة ، العنف) ، وتحولها من صورة (الجدل) إلى حالة (الدوّامة) التي تختلط فيها الأدوار وتتبدل المراكز ، فيكون السياسي دينياً وعنيفاً ، ويكون الديني سياسياً وعنيفاً ، ويكون العنف دينياً سياسياً[٣٨] .

ويحاول أصحاب هذه الايديولوجيات بجعل الثقافة السياسية العراقية وعاءًا يحمل المنظومة الفكرية لهذه الايديولوجيات ، فعلى سبيل المثال تم إحياء مصطلحات استخدمت في صراعات الفرق والمذاهب في التاريخ الإسلامي منذ ما يقارب أربعة عشر قرناً . ان الخطر الحاسم في ذلك يكمن في تكوين ثقافة سياسية تجعل المواطنين يعتمدون في تقييمهم ووجهات نظرهم ومواقفهم نحو السلطة والحكومة والدولة والنظام السياسي تنطلق من أسس طائفية أو ايديولوجية متعصبة ، وبالتالي مثل هذه الثقافة ستكون حاضنة لبذور العنف الذي يمكن له أن يندلع في أي منعطف خطر .

الخاتمة

في ضوء معطيات البحث يمكن الخروج بالنتيجة الرئيسة الآتية :

ان ظاهرة العنف السياسي في العراق تبدو أزمة بنيوية معقدة ، بمعنى أن هنالك خللاً في مجمل بنيان المجتمع ، في البنى الاجتماعية والسياسي والثقافية والاقتصادية والقيمية ، أسهمت مجتمعة في توليد العنف بالشكل الذي يحدث فيه .

ويمكن ان نستنتج ان العنف السياسي في العراق كظاهرة لم تولد من الفراغ أو العدم وإنما هنالك مدخلات وعوامل أنتجتها ؛ منها : إشكالية الاحتلال والمقاومة والإرهاب ، وتحطم قوة الدولة وهشاشة قدرتها ؛ والآثار والتداعيات السلبية لمساوئ الديمقراطية الطائفية التي تم إرساء أسسها في العراق بعد الاحتلال ، كذلك دور المتغير الإقليمي وآثار المشكلات الاقتصادية ، وغياب المضمون الديمقراطية في الثقافة السياسية العراقية .

وبعد الدراسة والبحث نرى :

١- تبني استراتيجية وطنية تتضافر فيها جهود جميع القوى السياسية العراقية لبناء "اجماع وطني" يوفر ضمانات إقامة نظام سياسي قادر على إدارة الدولة والمجتمع على أسس عادلة ووطنية لا تهمش أحداً من العراقيين من جهة ، ولا يدع مبرراً لوجود القوات الأجنبية على أرض العراق من جهة أخرى ، لكي يمتلك العراقيون سيادتهم واستقلالهم .

ومما لا شك فيه أن إنهاء الاحتلال سينهي السبب الرئيسي لكل أعمال الإرهاب التي تستمد من تواجد القوات الأجنبية مبرراً لأعمالها .

٢- إجراء تعديلات على الدستور ، كي يعكس حالة العقد الاجتماعي والسياسي بين كل مكونات الشعب العراقي . ومن الضروري جداً أن تكون الأولوية للسلم الأهلي وللمصالحة الوطنية . إذ أن الدستور يحدد شروط اللعبة السياسية ، لذا يجب أن لا يكون مدعاة للانقسام بين العراقيين ، وإنما ينظرون إليه كعقد مقبول بين كل مكونات الشعب العراقي .

٣- ان تحتكر الدولة فقط وسائل العنف ، ولا يسمح لأي جماعة أو حزب أو حركة سواءًا كانت تعمل في إطار النظام السياسي وعبر آلياته ، أو خارجة عنه ، أن تمتلك وسائل العنف أو أجنحة عسكرية أو ميليشيا مسلحة ، وأن يتضمن تنظيم عمل الأحزاب السياسية في العراق بقانون للأحزاب يمنع الأحزاب التي تمتلك

أجنحة مسلحة أو ميليشيا أو أي نوع من التنظيمات المسلحة من العمل السياسي ويعدها خارجة على القانون . وأن تكون الوسائل السلمية فقط هي المسموح بها قانونياً وسياسياً للاعتماد في المشاركة في الحياة السياسية وفي الممارسة الديمقراطية .

ويعد من مستلزمات احتكار الدولة للقوة والعنف المشروع ، بناء المؤسسات العسكرية والأمنية على أسس وطنية وبعيداً عن الولاءات الحزبية والفئوية والطائفية والعرقية ، وتوفير الضمانات القانونية والفنية لتحقيق ذلك .

٤- لعل من العوامل الرئيسة المؤدية إلى العنف السياسي يكمن في الانقسامات الأثنيّة والطائفية التي سببها نظام التمثيل النسبي الذي اعتمد كآلية لاقتسام السلطة النخبوي ، والذي أدى إلى تشجيع تشكيل الأحزاب الأثنيّة والانقسامات والصراعات في الهيئة التشريعية وفي السلطة السياسية .

لذا من الضروري جداً توظيف الأنظمة الانتخابية التي تشجع التعاون والتنسيق بين الجماعات المتنافسة ، وتعمل على تقليل بروز الأثنيّة والطائفية . وتصميم القواعد والأنظمة الانتخابية التي تعزز التصويت المشترك المتبادل ، ذلك أن أكثر الأنظمة الانتخابية قوة في تشجيع الاستقرار والسلم الأهلي هي تلك التي تجعل السياسيين يعتمدون على التبادل في التصويتات من جماعات غير جماعاتهم[٣٩] .

٥- اعتماد سياسة خارجية تصنع في أعلى أولوياتها الحفاظ على السيادة العراقية ورفض التدخل في شؤون العراق الداخلية ، واقامة علاقات متطورة في كل المجالات مع دول الإقليم المجاورة بعيداً عن التدخل في شئونه الداخلية ، قوامها الحفاظ على المصلحة العليا للعراق .

٦- تطوير سياسات اقتصادية وتنموية تقضي على البطالة وسوء الخدمات . علاوة على ذلك اتخاذ إجراءات قانونية وإدارية لمعالجة الفساد الإداري والمالي ، ومما لا شك فيه أن ذلك يسهم في الحد من العنف السياسي .

٧- ان الديمقراطية هي الحل الحاسم في مواجهة الإرهاب والعنف ، ذلك أن من شأن الممارسة الديمقراطية الحقيقية أن تشيع الأمل في إمكانية التغيير السلمي للأوضاع السياسية والاقتصادية ؛ الأمر الذي تعزيز الإدراك لدى الأفراد والجماعات بوجود أمل في إنجاز أهدافهم وطموحاتهم . في حين أن انعدام الأمل في إحداث التغيير بالوسائل السلمية والديمقراطية ، يدفع الناس دفعاً إلى محاولة التغيير بالعنف والإرهاب كخيار بديل .

بالإضافة إلى ذلك ، فأن الديمقراطية الحقيقية هي الكابح الوحيد الذي يحول دون العنف والإرهـاب الذي تمارسه السلطة . بما توفره الديمقراطية من آليات في الممارسة تسمح بالمسائلة من خـلال المجـالس النيابية المنتخبة وما تقتضيه من احترام للقانون والدستور والحريات للعامة .

هوامش البحث

١- المعجم الوسيط ، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرين ، ج١و٢ ، مجمع اللغة العربية دار الدعوة ، استانبول .

٢- د. خليل أحمد خليل ، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، بيروت ، دار الحداثة ، ١٩٨٤ ، ص١٣٨ .

٣- حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص٤٢-٤٣ .

٤- د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، بغداد ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، ١٩٩١ ، ص٥٨٩-٥٩٠ .

٥- المصدر نفسه ، ص٦٠٠ .

٦- خضر عباس عطوان ، "مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٣٠ ، آب ٢٠٠٦ ، ص٣٦ .

٧- د. رشيد عمارة الزيدي ، "العنف السياسي في العراق" ، مجلة شؤون عراقية ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، عمان ، العدد صفر – تموز ، ٢٠٠٩ ، ص٤٧ .

٨- د. منتصر سعيد حمودة ، الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي ، الأسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٨ ، ص١٠١ .

٩- كارين روديه ، "استحالة التعريف الموضوعي للإرهاب" ، ترجمة : د. عباس عبود ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، العدد١ ، حزيران ، ٢٠٠٩ ، ص٥٥ .

١٠- د. منتصر سعيد حمودة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧ .

١١- د. عبد علي محمد سوادي ، "الجهود الدولية لتحديد مفهوم الإرهاب" ، مجلة رسالة الحقوق ، كلية القانون- جامعة كربلاء ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ٢٠٠٩ ، ص٥٥.

١٢- د. احسان المفرجي وآخرون ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، بغداد ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، ١٩٨٩ ، ص٤٩-٥٠ .

١٣- د. صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠١-٦٠٤ .

١٤- د. سعد الدين إبراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦ ، ص٤٢ .

١٥- المصدر نفسه ، ص٤٢ .

١٦- حسن السيد عز الدين بحر العلوم ، مجتمع اللاعنف دراسة في واقع الأمـــة الإســـلامية ، الكويـــت ، مؤسسة معرفي ، ٢٠٠٤ ، ص٥٦ .

١٧- د. حسان محمد شفيق العاني ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة ، جامعة بغداد – كليـــة العلـــوم السياسية ، ص٢٠ .

١٨- Joost Hilter mann , "Anew sectarian threat in the middle East? " INTERNATIONAL REVIEW OF The Red Cross , Vo. 89 Number 868 Dec. 2007 . p. 801 .

١٩- عبد الحسين شعبان ، "رؤية في مشروع الدستور العراق (الدائم) " ، مجلة المستقبل العربـــي ، العـــدد ٣٢٠ ، تشرين الأول ، ٢٠٠٥ ، ص١٠٩-١١٠ .

٢٠- د. صالح جواد الكاظم ود. علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، بغداد ، جامعة بغداد- كلية القانون ، ١٩٩٠ ، ص٥٦-٥٧ .

٢١- د. كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٨٥ ، ص٢١٨ .

٢٢- http:// www. Basraelc . com / news.php? action=view&id , 1996 .

٢٣- http : // WWW. Alghad. Com / ? news = 529980 .

٢٤- فالح عبد الجبار ، "الأمن قضية سياسية أولاً" ، في الموقع الالكتروني :
http : // WWW. Alaalem . com / index . php ? aa=news & id 22=15&67.

٢٥- ساطع راجي ، موقع المتمدن العدد ٢٩٩ في ٢٠٠٩/١/٧ :
http : // WWW. Ahewar . org / debat/ show . art . asp ? aid = 158753 .

٢٦- محمد حسنين هيكل ، الأمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق ، ط٨ ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٩ ، ص٣٩٩ .

٢٧- د. صادق الأسود ، مصدر سبق كره ، ص٥٩٦ .

٢٨- http :// www . middle – east – online / iraq / ? id = 77183 .

٢٩- د. وسن أحسان عبد المنعم ود. هيثم كريم سلمان ، "العنف وأثره على الواقع التنموي في العـــراق" ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ١٧، السنة ٢٠٠٩ ، ص١٥٤ .

٣٠- التقرير الاستراتيجي العراقي ، الفساد ودوره في تحجيم الأداء الاقتصادي العراقي بعد الاحتلال ، بغداد ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٨ ، ص٣٢٤ .

٣١- د. إبراهيم النر ، الأسس البيولوجية لسلوك الإنسان ، بيـــروت ، الـــدار العربيـــة للعلـــوم ، ١٩٩٤ ، ص٢٨٦ .

٣٢- د. صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٦-٣٢٧ .

٣٣- محمد عبد الباقي الهرماسي ، "المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة" ، في غسان سلامة وآخرون ، الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي ، ج١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ ، ص٧٤ .

٣٤- برتران بادي – بيار بيرنبوم ، سوسيولوجيا الدولة ، ترجمة : جوزف عبد الله وجورج أبي صالح ، بيروت ، مركز الأنماء القومي ، د.ت ، ص٥٣ .

٣٥- غسان سلامة ، "قوة الدولة وضعفها ، بحث في الثقافة السياسية العربية" ، في : غسان سلامة وآخرون ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج١ ، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦ .

٣٦- د. كمال المنوفي ، مصدر سبق كره ، ص١٩٩-٢٠٠ .

٣٧- عزيز العظمة ، "الشعوبية ضد الديمقراطية خطاب الديمقراطية المعاصر في الوطن العربي" ، في : غسان سلامة وآخرون ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص٢١٥-٢١٦ .

٣٨- يوسف زيدان ، اللاهوت العربي وأصول العنف الديني ، ط٤ ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠١٠ ، ص٢٢٠ .

٣٩- انظر للمزيد من المعلومات حول التجارب العالمية لهذه الأنظمة الانتخابية : بنيامين ريلي ، "الأنظمة الانتخابية في المجتمعات المنقسمة" ، مجلة الإسلام والديمقراطية ، العدد (٩) ، كانون الثاني ، ٢٠٠٥ ، ص٢٩-٤٢ .

المصادر

أولاً : الكتب :-

١- إبراهيم ، حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .

٢- إبراهيم وآخرون ، د. سعد الدين ، المجتمع والدولة في الوطن العربي ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦م .

٣- الأسود ، د. صادق ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، بغداد ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية ، ١٩٩١ .

٤- بادي ، برتران – بيار بيرنبوم ، سوسيولوجيا الدولة ، ترجمة : جوزف عبد الله وجورج أبي صالح ، بيروت ، مركز الأنماء القومي ، د.ت .

٥- بحر العلوم ، حسن السيد عز الدين ، مجتمع اللاعنف دراسة في واقع الأمة الإسلامية ، الكويت ، مؤسسة معرفي ، ٢٠٠٤ .

٦- التقرير الاستراتيجي العراقي ، الفساد ودوره في تحجيم الأداء الاقتصادي العراقي بعد الاحتلال ، بغداد ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٨ .

٧- حمودة ، د. منتصر سعيد ، الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي ، الأسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٨ .

٨- خليل ، د. خليل أحمد ، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، بيروت ، دار الحداثة ، ١٩٨٤ .

٩- الذر ، د. إبراهيم ، الأسس البيولوجية لسلوك الإنسان ، بيروت ، الدار العربية للعلوم، ١٩٩٤ .

١٠- زيدان ، يوسف ، اللاهوت العربي وأصول العنف الديني ، ط٤ ، القاهرة ، دار الشروق، ٢٠١٠ .

١١- سلامة وآخرون ، غسان ، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج١ ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ .

١٢- سلامة وآخرون ، غسان ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين ، ط٢ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ .

١٣- العاني ، د. حسان محمد شفيق ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية .

١٤- الكاظم ، د. صالح جواد ود. علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، بغداد ، جامعة بغـداد- كليـة القانون ، ١٩٩٠ .

١٥- المعجم الوسيط ، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرين ، ج١و٢ ، مجمع اللغة العربية دار الدعوة ، استانبول .

١٦- المفرجي وآخرون ، د. احسان ، النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، بغداد ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، ١٩٨٩ .

١٧- المنوفي ، د. كمال ، نظريات النظم السياسية ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٨٥ .

١٨- هيكل ، محمد حسنين ، الأمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق ، ط٨ ، القاهرة، دار الشروق ، ٢٠٠٩ .

ثانياً : الدوريات :-

١. روديه ، كارين ، "استحالة التعريف الموضوعي للإرهاب" ، ترجمة : د. عباس عبود ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، العدد١ ، حزيران ، ٢٠٠٩ .

٢. ريلي ، بنيامين ، "الأنظمة الانتخابية في المجتمعات المنقسمة" ، مجلة الإسلام والديمقراطية ، العـدد (٩)، كانون الثاني ، ٢٠٠٥ .

٣. سوادي ، د. عبد علي محمد ، "الجهود الدولية لتحديد مفهوم الإرهاب" ، مجلة رسالة الحقوق ، كلية القانون – جامعة كربلاء ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ٢٠٠٩ .

٤. شعبان ، عبد الحسين ، "رؤية في مشروع الدستور العراق (الدائم) " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢٠ ، تشرين الأول ، ٢٠٠٥ .

٥. عبد المنعم ، د. وسن أحسان ود. هيثم كريم سلمان ، "العنف وأثره على الواقع التنموي في العراق" ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ١٧ ، السنة ٢٠٠٩ .

٦. عطوان ، خضر عباس ، "مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق" ، مجلة المـستقبل العربـي ، العدد ٣٣٠ ، آب ٢٠٠٦ .

٧. ياس ، د. رشيد عمارة ، "العنف السياسي في العراق" ، مجلة شؤون عراقيـــة ، المركـــز العراقـــي للدراسات الاستراتيجية ، عمان ، العدد صفر – تموز ، ٢٠٠٩ .

ثالثاً : الدوريات باللغة الانكليزية :

1- Joost Hilter mann , "Anew sectarian threat in the middle East? " INTERNATIONAL REVIEW OF The Red Cross , Vo. 89 Number 868 Dec. 2007 .

رابعاً : مواقع الانترنت :-

1- http : // WWW. Alaalem . com / index . php ? aa=news & id 22=15&67.
2- http:// www. Basraelc . com / news.php? action=view&id , 1996 .
3- http : // WWW. Alghad. Com / ? news = 529980 .
4- http : // WWW. Ahewar . org / debat/ show . art . asp ? aid = 158753 .
5- http :// www . middle – east – online / iraq / ? id = 77183 .